TOAEP | Torkel Opsahl Academic EPublisher

POLICY BRIEF SERIES

دبلوماسية السلام والمصالحة في مواجهة تحديات الكراهية الدينية والتقيَّة والإنكار

كتبه: مورتن بيرغسمو

ترجمه: فتحي عبد الرؤوف أحمد

منشور سلسلة موجزات توجيه السياسات رقم 149 (2024)

1. السياق الإشكالي للتحيُّز والكراهية الدينيين

تجد الأطرافُ الفاعلة في مجال السلام والمصالحة نفسها محاصَرةً بالكراهية الدينية والتحيُّز الديني في مجتمعات تمتد من ميانمار شرقاً إلى الشرق الأوسط والهند وإيران حتى البوسنة والهرسك غرباً. فالتحيُّز الديني يؤجج نيران الكراهية والعنف، ويعوقُ وقْفَ الأعمال العدائية، وينالُ من احترام اتفاقات السلام التي يعوزها الاستقرار ابتداءً. والزعماء الدينيون أصحاب سلطةٍ وتأثيرٍ على قلوب مليارات من المؤمنين وعقوليهم في شتى أرجاء العالم. ولهم القدرة على تأجيج نيران التحيُّز الديني، وهو ما يمكنهم من إحالة الجهود التي تبذلها الأطرافُ الفاعلة في مجال السلام والمصالحة إلى ما يُشبِه العدم.

ولقد كان الوعد الذي يَكفُل للجميع التمتع بحريتَي الدين والتعبير هو الدافعَ الرئيسي وراء إنشاء الأمم المتحدة في حد ذاته – هاتان الحريتان اللتان تشكلان إطار القانون الدولي الناظم لكل ما يتصل بخطاب الكراهية ذي المنطلق الديني.[1] والواقع أن للالتزام بحرية التعبير جذوراً ضاربةً بعمق، لدرجة أن العديد من الدول ما فتئت تقدم تحفُّظات على المادة 20(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لتُضعِف بذلك التزامَها بحظر «أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف».[2] وربما يتسنَّى -عن طريق القانون الجنائي الدولي- تخفيفُ هذا القيد الذي يحد من فاعلية القانون الدولي لحقوق الإنسان جزئياً، إذا ما قررت المحكمة الجنائية الدولية تحريك دعاوى قضائية حيال مرتكبي التحريض الديني على العنف.[3] لكن الواقع المُشاهَد رَأيَ العين هو أن دور القانون الدولي لا يزال محدوداً في هذا المجال. ولذلك، لئن كانت العدالة الدولية تُحرِز تقدُّماً تاريخياً منذ تسعينيات القرن العشرين، فإنها لا تزال تخاطب عدداً قليلاً من الناس في أنحاء العالم، إذا ما قُورِن بمن يخاطبهم الدين.

ولذلك، يستلزم استخدامُ مقاربةٍ واقعية أن ننظر أيضاً في الخطوات التي يمكن اتخاذُها داخل الطوائف الدينية في البلدان المتضررة من الكراهية الدينية وخطاب الكراهية اللذين يُفضيان إلى العنف، أو حيثما يؤدي التحيُّز الديني إلى استمرار اضطهاد الأقليات اضطهاداً مُمنهجاً.[4] بل ينبغي للزعماء الدينين ألَّا ينخرطوا هم أنفسهم أبداً في خطاب الكراهية، وألَّا يتغاضَوا عن خطاب الكراهية الصادر عن غيرهم بأي حال، على أقل تقديرٍ. وينبغي لهم أن يجاهروا بالنأي بطائفتهم عن خطاب الكراهيَة.[5] وينبغي لهم أيضاً أن يستخدموا الجزاءاتِ المتاحة، مثل الحرمان الكَنَسي، أو إحالةِ القضايا الخطيرة إلى منظومة العدالة الجنائية غير الدينية للبت فيها.[6] وينبغي لهم كذلك أن ينظروا في توقيع جزاءاتٍ غير رسمية، من قَبيل الحرمان مِن ارتياد بعض الفعاليات أو أماكنِ العبادة، والحرمان من حق تقديم تبرعات معيَّنة إلى الطائفة، ووقْف التواصل مع بعض الزعماء الدينيين، ومنْع العمل في مجالس الإدارة، أو في مناصبَ أخرى في المؤسسات الإنسانية أو التعليمية التابعة للطائفة.[7] فالكراهية الدينية تقلب المبادئ الأساسية للأديان في العالم رأساً على عقب، فتسيء إلى سُمعة الدين، وهو ما يجعلنا نتساءلُ عن مدى فاعلية الصلوات والتأملات التي يُجاهرُ بها زعماء الطوائف المؤجِجة لنيران الكراهية.

وفي ظل تلك الظروفِ، كيف ينبغي للأطراف الفاعلة في مجال السلام والمصالحة –ومنهم الدبلوماسيون المنتمون إلى دول مثل النرويج- التحرُّكُ حيال الزعماء الدينيين؟

2. التداعيات التي تمس دبلوماسيي السلام والمصالحة الذين يواجهون التحيُّز الديني والكراهية الدينية داخل الحكومات وخلفها

ينتمي معظم الوسطاء والدبلوماسيين المعنيين بالنزاعات لمجتمعاتٍ مُعَلمَنة (كفنلندا أو النرويج أو سويسرا). وقد لا يكونون دائماً في وضعٍ يمكنهم من أن يقدروا مخاوفَ الزعماء الدينيين الذين يسمحون بخطاب الكراهية، وأن يفهموا عقليتهم أو مدى السلطة التي يحظَون بها. بيد أن عدم إشراك الزعماء الدينيين في ذلك الأمر يمكن أن يترك عواقبَ وخيمة. فالجميع يعلم الآن ما قاله الزعماء الأرثوذكس الصرب وما فعلوه في الفترة بين عامَي 1992 و1995،[8] بينما كان تركيز الوسطاء الدوليين، مثل وزير الخارجية النرويجي الراحل ثورفالد ستولتنبرغ، منصبّاً على الزعماء السياسيين والعسكريين. وعلى المنوال نفسه، لم يكن الرهبان البوذيون المتطرفون يمثلون أولويةً من أولويات الدبلوماسيين في يانغون بميانمار

---

1 هما اثنتان من القِيَم الأساسية الأربع التي أشار إليها فرانكلين د. روزفلت في خطابه الذي يحمل عنوان « خطاب الحريات الأربع» Four Freedoms Speech، الذي ألقاه في عام 1941 (https://www.legal-tools.org/doc/0ao7w5/)، انظر فصلاً يحمل عنوان «في مشكلة التعبير المفعم بالكراهية الذي يمارس باسم الدين» باللغة الإنكليزية:

Morten Bergsmo, "On the Problem of Hateful Expression in the Name of Religion", in Morten Bergsmo and Kishan Manocha (eds.), *Religion, Hateful Expression and Violence*, Torkel Opsahl Academic EPublisher, Brussels, 2023, pp. 7 ff. (http://www.toaep.org/ps-pdf/41-bergsmo-manocha/).

2 منها أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، انظر المرجع نفسه، الصفحتان 9 و10 (بما في ذلك الحاشية رقم 42). ومن المحتمل أن تُفضِي الجهود الرامية إلى توسيع نطاق المادة 20(2) -لتشمل، على سبيل المثال، حرق الكتب المقدسة علناً، على غرار ما ورد في قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 53/1 الذي يحمل عنوان (''التصدي للكراهية الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف'') المؤرخ 12 تموز/يوليه 2023، A/HRC/RES/53/1 (https://www.legal-tools.org/doc/htzxto/) إلى مواصلة تشجيع الدول على تقديم تحفظات على هذه المادة.

3 شريطة أن تنظر المحكمة فيما يُدعى أنه خطاب كراهية وفي سياقه بدقة، انظر فصلاً يحمل عنوان «تسليط الضوء على بعضٍ من صور التصريحات المثيرة للجدل في ميانمار» باللغة الإنكليزية. انظر:

Kyaw Tin, "Mapping Some Controversial Public Utterances in Myanmar 2015–2020", in Bergsmo and Manocha (eds.) 2023.

الحاشية رقم 1 أعلاه.

4 انظر: Bergsmo and Manocha (eds.)، 2023، الحاشية رقم 1 أعلاه، الذي يتضمن 230 صفحة تتناول التدابير الرامية إلى اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية (الفصول من 23 إلى 31)، ومنها القانون الوطني والعدالة الجنائية واستخدام التشريعات الداخلية (ومن المثير للاهتمام أن ميانمار اعتمدت، مُستنِدة إلى أمر أصدرته مدينة أوساكا، توجيهاً رئاسياً مناهِضاً لخطاب الكراهية استجابةً لدعوى معروضة على محكمة العدل الدولية. انظر توجيهاً يحمل عنوان «منع التحريض على الكراهية والعنف» باللغة الإنكليزية:

Office of the President, "Prevention of incitement to hatred and violence", Directive No. 3/2020, 20 April 2020 (https://www.legal-tools.org/doc/mqiq9l/).

5 يجسد أول معيارين من هذه المعايير الأساسية المادة 20(2) بدرجة كبيرة، ويتردد صدى المعايير الثلاثة كافة في «خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف» لعام 2012 (https://www.legal-tools.org/doc/jh1be1/)، وإعلان بيروت لعام 2017 بشأن دور الأديان في تعزيز حقوق الإنسان الذي أصدره «أطراف المجتمع المدني والمنظمات المعنية بالدين والمعتقد العاملون في مجال حقوق الإنسان، المجتمعون في بيروت» ومعه «التعهدات الثماني عشر» حول ''الإيمان من أجل الحقوق'' (https://www.legal-tools.org/doc/qp9nv2/). للحصول على تحليل مبني على الوقائع للقيود الواضحة التي تفرضها هاتان الوثيقتان، انظر: Bergsmo, 2023، الحاشية رقم 1 أعلاه، الصفحات من 22 إلى 27.

6 المرجع نفسه، الصفحتان 21 و22.

7 المرجع نفسه، الصفحة 22، فصل يحمل عنوان «كيف ينبغي أن يتصدى الزعماء الدينيون الذين يتحلون بروح المسؤولية لخطاب الكراهية داخل طوائفهم؟» باللغة الإنكليزية:

Mohamed E. Badar and Rana Moustafa Essawy, "How Should Responsible Religious Leaders React to Hate Speech in Their Community?", in Bergsmo and Manocha (eds.), 2023.

الحاشية رقم 1 أعلاه، الصفحات 978–988.

8 للاطلاع على لمحة عامة شاملة عن التصريحات والأفعال العلنية ذات الصلة، انظر فصلاً يحمل عنوان «الزعماء الدينيون والدعاية القومية: الكنيسة الصربية الأرثوذكسية» باللغة الإنكليزية:

Svein Mønnesland, "Religious Leaders and Nationalist Propaganda: The Serbian Orthodox Church", in Bergsmo and Manocha (eds.), 2023.

الحاشية رقم 1 أعلاه، الصفحات 325–383.

خلال السنوات التي سبقت الانقلابَ العسكري الذي وقع في ١ شباط/فبراير 2021، رغم أن القائد العام لقوات الدفاع الوطني في ميانمار قد جاهر بتقرُّبه إلى العديد من الرهبان.

وفي ظل عدم تحقيق نجاح في التواصل مع الزعماء العسكريين في كلتا الحالتين، ينبغي أن نطرح السؤالين التاليين: كيف استطاع الدبلوماسيون المعنيون إغفال رهبان ميانمار ورجال الدين الأرثوذكس الصرب؟ وما الذي كانوا سيقولونه لو أنهم تمكَّنوا من النقاش معهم كما ينبغي؟ إن مجرد تَكرار ذِكر المعايير الدولية لحقوق الإنسان -وهو ما يُعد ترديداً للمخاوف التي يُعرَب عنها مراراً وتَكراراً في جنيف أو نيويورك- دون النظر إلى ما تفكر فيه الطوائف الدينية، وما يمكن أن تفعله بنفسها، نادراً ما يؤدي إلى حوار مُجدٍ أو تغيير محقق لغرضه،[9] ولا يساعدُ الزعماءَ الدينيين كذلك على أداء الدور الذي يمكن لهم أن يؤدوه بوصفهم طرفاً فاعلاً قادراً على أن يجتذبوا إلى جانب الوسطية إخوانَهم من رجال الدين الضالعين في إشعال جَذوة النزاعات. إن إشراك هؤلاء إشراكاً حقيقياً في ذلك المعترَكِ إنما يقتضي أن يفهمَ الدبلوماسيون الزعماءَ الدينيين المعنيين.

ومن الضروري أن تتشكل في أذهان دبلوماسيي السلام والمصالحة رؤيةٌ واضحةٌ عند تواصُلهم مع الأطراف الفاعلة التي يُظَن أنها عَلمانية داخل الأنظمة التي يتمتَّع فيها الدين بسُلطة شاملة، كما هو الحال في جمهورية إيران الإسلامية، أو في حماس، في هذا السياق.[10] فعلى سبيل المثال، دافعت النرويج - المعروفة منذ أمدٍ طويل بدبلوماسية السلام والمصالحة الواسعة النطاق التي تتبعها- عمَّا لديها من قنوات اتصال مفتوحة مع حماس وحزب الله وإيران في مواجهة مَوجةٍ من الانتقادات المتزايدة.[11] وقد صرَّح وزير الخارجية، إسبن بارث إيدي، قائلاً:[12] «نعم، نحن على اتصال مع حماس، مثلما أننا على اتصال مع حزب الله، ومع الحوثيين، وجميعِ الآخرين في المنطقة». وأوضح قائلاً: «إذا كنا نحاول الإسهامَ في وقْف إطلاق النار بين الجيش الإسرائيلي وحماس، فينبغي أن يكون شخصٌ ما على تواصل مع الأخيرة».[13] أمَّا رئيس غرفة التجارة النرويجية الإسرائيلية، ميتي يوهان فولستاد، فقد صرَّح قائلاً: «قد يتبخَّر احترامُ إسرائيل لرأي النرويج من الآنَ فصاعداً، وقد تصبح النرويج غيرَ ذاتِ أهمية في سياق وساطتها في النزاع».[14]

ويزداد النقد حِدةً عندما يتعلق الأمر بإيران -التي يتحدَّث نائب وزير خارجيتها علي باقري كاني (الذي أصبح قائماً بأعمال وزير الخارجية) مع نظيره النرويجي، نائبِ وزير الخارجية أندرياس موتزفيلدت كرافيك- عدةَ مرات في الأسبوع في بعض الأحيان.[15] ويقول كرافيك -وهو أحد رجال القانون الدولي البارزين، الذين يضطلعون حالياً بمسؤولية سياسية إزاء جهود السلام والمصالحةِ التي تبذلها النرويج- متحدثاً عن وزارته: «بفضل استمرار العمل على مدى طويلٍ، استطعنا أن نتبوَّأ مكانةً تجعل لدى العديد من البلدان ثقة كبيرة في النرويج».[16] ويقر بأن حكومته قد أخذت على عاتقها أداءَ «دور 'ساعي البريد' بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية»، فيستطرد قائلاً: «بوسْعِنا نحن، مَن تمكَّنا من مد جسور الثقة مع العديد من الأطراف في الشرق الأوسط مع مرور الوقت، أن ننقل الرسائلَ بين تلك الأطراف. وهذا التواصل قائمٌ على الثقة والمصداقية والأثر الطويل الأجل، والقدرة على الحفاظ على التمييز مع مرور الوقت».[17] ويذكر أيضاً ملحوظة مفادُها أنه كان بمثابة «استنفار للنرويج دفاعاً عن القانون الدولي، بغضّ النظر عمن ينتهكه»؛ ويسترسل موضحاً أن «مربط الفَرَس هو إصرارنا على التعامل مع الحالات المتساوية بطريقة متساوية، وخضوعُ جميع الدول للقواعد نفسِها»؛ ويوجز فكرته مبيناً أن «أهم إسهاماتنا في إقامة نظام عالمي سِلمي وعادل، وفي تحقيق أمننا القومي كذلك، يتمثل في تجنُّب معايير القانون الدولي المزدوجة، وتشجيعِ الدول الأخرى على فعل الشيء نفسه».[18]

ويذهب الفيلسوف النرويجي وأحد قادة المجتمع المدني، غونار إكيلوف-سليدال، إلى أن «إيران دولة 'تقوم حقاً على معايير مزدوجة'، مستخدِماً عبارة كرافيك نفسه»، ويتساءل قائلاً: «ألا تحظى إيران بالأولوية في السياسة النرويجية 'المتسقة'» كما يروج له الأخير.[19] بل الأصح هو، كما يذكر إكيلوف-سليدال، أن «إيران تشكل جزءاً لا يتجزَّأ من سياسة السلام والمصالحة النرويجية. وتبدو الأطرافُ الفاعلة النرويجية فخورةً بأن ممثلينا يُستقبَلون في طهران، وبأننا قادرون على نقل الرسائل المتعلقة باليمن وسوريا ولبنان تحديداً. وربما يكون الحلفاءُ الذين يسعون حالياً إلى المصالحة مع إيران راضين عن دور الوساطة الذي تضطلع به النرويج».[20] إن أفعال إكيلوف-سليدال ليست من قَبيل الاستعراض أو دغدغةِ المشاعر، بل يبدو أنه مهتمٌّ لأمر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

ويستشهد كرافيك بـ«تواصله المنتظم بالدبلوماسي الأمريكي بريت ماكغورك، الذي يتولى تنسيق سياسة الرئيس جو بايدن المتعلقة بالشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأمريكي».[21] لكن ماكغورك، وهو طرف فاعل يؤدي دوراً رائعاً، ما فتئ يتعرَّض لسهام النقد، لكونه قد «اضطلع بدور محوري في الفريق الذي أرسى الأساس لحالة الفوضى التي عمَّت العراق» (2004–2009)، وعلى خلفية النفوذ الإيراني الذي ازداد على نحو لافتٍ ومثيرٍ في البلد.[22] ومن ضِمن الأمريكيين الذين تعاونت معهم وزارة الخارجية النرويجية تعاوناً وثيقاً بشأن إيران في السنوات الأخيرة، روبرت مالي، الذي فَقَدَ تصريحه الأمني وأخضعَ لتحقيقات أجراها مكتب التحقيقات الفيدرالي في عام 2023 بسبب سلوكٍ يتعلق بإيران، حسبما ورد، علماً بأنه يوصف بـ«الشخصية المسببة للاستقطاب، التي لها من يؤدونها بقوة، ولها من ينتقدونها بقوة مماثلة».[23]

---

[9] إن مما يدعو إلى الأسف أن بعض من ينخرطون في خطاب الكراهية الديني الخطير، أو يمنحونه الشرعية، يعتبرون أنفسهم في جل من الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد ثبت أن مجرد سَوق الحجج القائلة بأنهم ينتهكون القانون الدولي لا تؤدي إلى أثر ذي فاعلية.

[10] انظر مقالاً يحمل عنوان «سألتُ السنوار قائلاً: هل يستحق الأمر التضحية بعشرة آلاف شخص من الأبرياء في غزة؟ فرد قائلاً: بل يستحق التضحية بمائة ألف منهم». باللغة الإنكليزية:

Yuval Bitton's perspective on religious-ideological characteristics of Hamas in Ayelett Shani, "'I Asked Sinwar, Is It Worth 10,000 Innocent Gazans Dying? He Said, Even 100,000 Is Worth It'", *Haaretz*, 13 April 2024.

[11] انظر على سبيل المثال مقالاً باللغة الإنكليزية يحمل عنوان «إسرائيل والنرويج: علاقة باردة برودة الثلج» جاء فيه: «كثيرون يعتبرون النرويج واحدةً من أشد الدول الأوروبية عداءً لإسرائيل.» و«قائمة المظالم الإسرائيلية من [وزير الخارجية إسبن بارث إيدي] وحكومته طويلة.» و«أثار قرارُ النرويج بعدم تصنيف حماس تنظيماً إرهابياً غضبَ إسرائيل بدوره».

David Stavrou, "Israel and Norway: An Icy Relationship", *Haaretz*, 11April2024 .

وانظر أيضاً:

"Norwegian FM photographed with daughter of Palestinian terrorist", *Jerusalem Post*, 5 May 2024.

[12] يُعد بارث إيدي أيضاً واحداً من المفكرين البارزين، حيث سار على درب والده الذي توليتُ تحرير كتابه التذكاري تقديراً لدوره الإرشادي الملهم في المركز النرويجي لحقوق الإنسان.

(Morten Bergsmo (ed.), *Human Rights and Criminal Justice for the Downtrodden Essays in Honour of Asbjørn Eide*, Martinus Nijhoff Publishers, Leiden, 2003).

وفي ذلك الوقت، كان أسبيورن إيدي، الخبير الدولي الشهير في مجال حقوق الإنسان، يشير في كثير من الأحيان إلى النزاع المتصل بفلسطين، والفصل العنصري المتصل بجنوب أفريقيا، بوصفهما أكثرَ التحديات إلحاحاً في ميدان حقوق الإنسان في العالم بأسره. وقد شاطره الرأيَ خَلَفُه في منصب مدير المركز، نيلس أ. بوتينشُن، الذي تركت دراسته التي صدرت باللغة النرويجية وتحمل عنوان «حلم إسرائيل: الشروط التاريخية والأيديولوجية المسبقة لإقامة دولة إسرائيل» -بما فيها من إحساس عميق بالتعاطف مع الحالة الفلسطينية- أثراً عميقاً في النرويج:

Drømmen om Israel: Historiske og ideologiske forutsetninger for staten Israel, Universitetsforlaget, Oslo, 2006, first edition in 1984).

[13] Stavrou, 11 April 2024، الحاشية رقم 11 أعلاه. وفيما يتعلق بإسرائيل، يُورِد بارث إيدي ملحوظة جاء فيها ما يلي: «لا بد من فرض السلام أحياناً، فعندما نشأت إسرائيل عن طريق الأمم المتحدة، كان ذلك دون مفاوضات مع مَن كانوا يعيشون هناك من قبل»، انظر مقالاً يحمل عنوان «قرصة أُذن لإيران» باللغة النرويجية:

Kyrre Lien, "Barth Eide: – En slags brodd mot Iran", *Verdens Gang* ('*VG*'), 28 April 2024.

وترجم مؤلفُ هذا المنشور النصوصَ المقتبسة من صُحُف نرويجية إلى الإنكليزية، وترجمها عنه مترجم المنشور إلى العربية.

[14] Stavrou, 11 April 2024، الحاشية رقم 11 أعلاه، حسبما أكده سفير إسرائيل لدى أوسلو، آفي نير فيلدكلاين في مقال يحمل عنوان «الاعتراف لن يساعد الفلسطينيين». باللغة النرويجية:

"Israels ambassadør til VG: – Anerkjennelse vil ikke hjelpe palestinerne", *VG*, 22 May 2024)

وانظر أيضاً مقالاً يحمل عنوان «هل نسي بارث إيدي من هي حماس؟» باللغة النرويجية:

Hanne Skartveit, "Har Barth Eide glemt hva Hamas er?", *VG*, 23 March 2024.

[15] مقال يحمل عنوان «تأكيد إجراء محادثات مع إيران: – ليست بمحادثات حميميَّة» باللغة النرويجية:

Bjarne Johnsen, "Bekrefter samtaler med Iran: – Det er ikke koseprat", *VG*, 17 April 2024.

[16] المرجع نفسه.

[17] المرجع نفسه.

[18] مقال يحمل عنوان «معنى الالتزام بمبدأ» باللغة النرويجية:

Andreas Motzfeldt Kravik, "Betydningen av et prinsipp" , *Klassekampen*, 26 February 2024.

وقد أوضح رسالته بشأن المعايير المزدوجة في مقال لاحق باللغة الإنكليزية يحمل عنوان «يجب علينا تجنُّب المعايير المزدوجة في السياسة الخارجية»، انظر:

Andreas Motzfeldt Kravik, "We must avoid double standards in foreign policy", *Al Jazeera*, 18 April 2024.

[19] انظر مقالاً يحمل عنوان «هل تسري مقاربة النرويج القائمة على المبادئ على إيران أيضاً؟» باللغة النرويجية. وانظر:

Gunnar M. Ekeløve-Slydal, "Gjelder Norges prinsippfasthet også overfor Iran?", Klassekampen, 8 April 2024.

وانظر مقالاً يحمل عنوان «كيف ترتكب السلطات الإيرانية جريمة الاضطهاد ضد المهانيين في إيران» باللغة الإنكليزية:

Human Rights Watch, "'The Boot on My Neck' Iranian Authorities' Crime of Persecution Against Baha'is in Iran", April 2024 (https://www.legal-tools.org/doc/izriqi/).

[20] المرجع نفسه.

[21] Johnsen, 17 April 2024، الحاشية رقم 15 أعلاه.

[22] مقال يحمل عنوان «بريت ماكغورك يبرز باعتباره الجانب المظلم من السياسة الأمريكية المتعلقة بإسرائيل والشرق الأوسط » باللغة الإنكليزية:

Gokhan Celiker, "Brett McGurk stands out as dark side of US policy on Israel, Middle East", *Anadolu Agency*, 5 December 2023,

الذي يبدو أنه يعتمد على مقالَيْن بقلم أكبر شهيد أحمد، منشورين في هاف بوست، ويحملان عنوانَيْ «كبير مستشاري بايدن لشؤون الشرق الأوسط 'أشعل النيران في المنزل، ثم أتى حاملاً خرطوم إطفاء'» و«كيف يدير أحد مستشاري البيت الأبيض وأكثرهم إثارة للجدل ملف غزة» باللغة الإنكليزية:

("Biden's Top Middle East Adviser 'Torched The House And Showed Up With A Firehose'", 26 May 2022, and "How A Deeply Controversial White House Adviser Is Running The Agenda On Gaza", 1 December 2023).

[23] مقال يحمل عنوان «محاولة لفك طلاسم لغز اختفاء مبعوث وزارة الخارجية إلى إيران» باللغة الإنكليزية:

Josh Rogin, "Inside the saga of the State Department's missing Iran envoy", *The Washington Post*, 6 September 2023:

«كان مالي، عندما تقرَّر وقْفُ تصريحه الأمني مؤقتاً، منخرطاً بشدة في مجموعة معقَّدة من المفاوضات المتعددة الأطراف. ومن المؤكد أن شبكة علاقاته الممتدة، ومنها علاقاته مع المسؤولين الإيرانيين ومختلف الوسطاء، كانت مصدر قوة في تلك المساعي الدبلوماسية. غير أن ذلك يطرح سؤالاً مفاده: هل تجاوز الحد المرسوم له بأن كشَفَ

ورغم عدم استقرار دعْمِ الكونغرس الأمريكي، فقد تكون هناك أسبابٌ وجيهة تجعل وزارة الخارجية النرويجية حريصةً على الوساطة بين الولايات المتحدة وإيران، والتفاخُرِ بأنها «تمكَّنت من إقامة علاقة وإنشاء قناةٍ يمكن من خلالها [للنرويج وإيران] التواصل وجهاً لوجه».[24] وسوف يعمل المؤرخون على الإجابة عن سؤال مفاده: هل تتمتع الوزارة بمؤهلات معينة تجعلها قادرة على أداء دور 'ساعي البريد' -المطعون فيه- في السياق الإيراني؟ وهو عموماً طعنٌ لا يمكن استبعاد صحته. وقد يضعون في حسبانهم العلاقات القائمة بين فُرادى الدبلوماسيين النرويجيين والقادة الإيرانيين، التي ما فتئت تستند إليها سياسةُ النرويج إزاء إيران، ومنها العلاقاتُ القائمة أو التي كانت قائمة مع قاسم سليماني وعلي أكبر صالحي وعلي أكبر ولايتي. فسليماني كان -عند مَقتله في هجوم أمريكي مُوجَّهٍ في بغداد في 3 كانون الثاني/يناير 2020- قائدَ فيلق القدس التابعِ للحرس الثوري الذي يتولى مهامَّ، منها العمليات العسكرية الإيرانية الخارجية (كتلك التي تُنفَّذ من خلال حزب الله أو حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية). أمَّا صالحي وولايتي فكان كلاهما مُدرَجاً في قائمة العقوبات الأمريكية. ولئن قادَ صالحي عملَ المؤسسة الإيرانية للطاقة الذرية على مدى أعوام، فقد أوضحت وزارة الخزانة الأمريكية أن جَريرة ولايتي هي «تقديم تسهيلات مباشرة إلى شريان الحياة الذي أمدَّت به إيران نظام الأسد»،[25] علماً بأن ثمة تقديراتٍ متحفظةً صادرة عن الأمم المتحدة تشير إلى مَقتل أكثر من 340 ألف شخص في النزاع المسلَّح الدائر في سوريا منذ عام 2011، وهو عدد قد يساوي ثلاثة أضعافِ عددِ الفلسطينيين الذين قُتلوا في النزاع الدائر مع إسرائيل منذ عام 1948.

ولا بد أن يكون احتمالُ إضفاء الشرعية عن غير قصدٍ على الجهات الفاعلة الرئيسية في النظام الإيراني قد وَرَد لدى تقييم الوضع الذي أجراه الدبلوماسيون الذين أقاموا تلك العلاقاتِ عبْرَ طرح السؤالَين التاليَين:[26] هل مَسَسْنا بنزاهتنا؟[27] وهل كانت لدينا الخبرة اللازمة في الشأن الإيراني؟

3. اكتشاف التقيَّة والتصدي للإنكار بمزيد من الحسم

لا بد أن الدبلوماسيين المنخرطين في هذا العمل قد تعلَّموا فك شفرة مفهوم الـ **''تعارف''**، وهو الشكل الإيراني المحسَّن من المجاملة الذي من خلاله «تُتاح للناطقين باللغة الفارسية العديدُ من الموارد الثقافية اللازمة للتحلي بالصدق في التعامل».[28] وماذا عن التعرُّف على **''نماز جاي مهر''**[29] الظاهرة على جبين المحاور وفك رموزها وفهم وظائفها الاجتماعية، وهي عامل أكثرُ حساسيةً من الـ **''تعارف''** نفسه؟[30] وكيف تكون توعيةُ الدبلوماسيين بممارسات الـ **''تقية''** المعاصِرة؟ والتقيَّة -وهي إتيان سلوك طالح لتحقيق مقصد صالح- تقليدٌ ضاربٌ بجذوره في الإسلام الشيعي، إذ اعتُبِرَ قديماً إجراءً احترازياً يُتبع في البيئات ذات الأغلبية السُّنية.[31] فهل يمكن أن يؤدي تقديم الضمانات إلى إخفاء الكراهيَة الدينية، أو موارةِ سَوْأة الأكاذيب بغرض الحفاظ على مصالح الإسلام الشيعي الحيوية حسب تصوُّر ممارسي التقيَّة؟

وفي حين قد يَصعُب رؤية التقيَّة الدينية التي تُخفِي وراءها الكراهيَة، فلا يكون الأمرُ كذلك في حالة الكراهيَة الدينية التي يُعبَّر عنها في صورة المجاهَرة بإنكار وقوع الإبادة الجماعية، أو غيرِها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الجنائي الدولي. وكلاهما يمكن أن يُعقّد عمل الأطراف الفاعلة في مجال السلام والمصالحة. ففي سياق البوسنة والهرسك، أوضح بتشيريفيتش -ببصيرة نافذة- كيف يؤذي هذا الإنكارُ أسَرَ الضحايا ومجتمعاتِهم.[32] ويمكن للإنكار أن يقوض كذلك جهود المصالحة، بل أن يسهم في استئناف الأعمال العَدائية. وخشيةَ ذلك، اعتمد الممثل السامي فالنتين إنزكو -مستفيداً أيضاً من التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية- قرار عام 2021 بشأن سَن قانون لتعديل القانون الجنائي للبوسنة والهرسك الذي يُجرم في المادة 145(أ) منه المجاهرةَ بإنكار «جريمة إبادة جماعية [...] ثبتت بموجب حُكم نهائي وفقاً لميثاق المحكمة العسكرية الدولية الملحق باتفاق لندن المؤرخ 8 آب/أغسطس 1945، أو أثبتتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو المحكمة الجنائية الدولية أو أيُّ محكمة في البوسنة والهرسك».[33]

وقد ثبت أن التعديل مثير للجدل. ففي 19 نيسان/أبريل 2024، أي منذ فترة قصيرة، أعربت السفارة الأمريكية في سراييفو عن أسفها قائلة:

> «إن إقدام رئيس جمهورية صربسكا دوديك، وغيرِه من قادة الجمهورية، على إنكار الإبادة الجماعية التي وقَعت في سريبرينيتسا خلال جَلسة الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، وفي أثناء تجمُّع لأعضائها يومَ أمسِ في بانيا لوكا، لهُوَ أمرٌ يستحق الإدانة. إنه بعيد كلَّ البُعد عن التحلي بروح المسؤولية؛ فإنكار الإبادة الجماعية يُهين الضحايا المنتمين إلى الأصول الإثنية كافةً، ويضاعف معاناة أسَرهم. إنه يمزق نسيج مجتمع البوسنة والهرسك، ويهدد استقرارها. وهو عمل غير قانوني وفقاً لقانونها».[34]

إن رئيس 'جمهورية صربسكا'، ميلوراد دوديك، يعترض على المادة 145(أ)، ويهدد «بمواصلة انفصال جمهورية صربسكا عن البوسنة والهرسك، كما أن دعمه لسَن تشريعٍ انتخابي غير دستوري لجمهورية صربسكا دليلٌ آخر على تجاهله لاتفاق دايتون للسلام، واتجاهٍ نِيته إلى تقويض هياكل الدولة في البوسنة والهرسك».[35] وتقول السفارة الأمريكية إن «الإبادة الجماعية وقَعت في سريبرينيتسا في عام 1995. وهذا ما فتئت تؤكده المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية. ولا شيءَ ممَّا يقوله السيد دوديك أو يفعله يمكن أن يغير الحقائق».[36]

غير أن قرارات المحكمتين تستند إلى الحيثيات التي قدَّمها القضاة في قضية كريستيتش،[37] وهو ما يطرح سؤالاً مفادُه: هل من الضروري حقاً أن تُقيَّد حرية التعبير المكفولة للأشخاص في البوسنة والهرسك، الذين يختلفون مع ما ذهب إليه القضاةُ في قضية كريستيتش؟ ويبدو أن القدرةَ على تحقيق

لشخص غير مناسب عن بعض المعلومات الحساسة التي ما كان له أن يكشفها له. ولا يزال مالي برئاً حتى تثبت إدانته.

[24] اقتباس عن أندرياس موتزفيلدت كرافيك في: Johnsen, 17 April 2024، الحاشية رقم 15 أعلاه.

[25] بيان صحفي يحمل عنوان «وزارة الخزانة تصنف المرشد الأعلى للدائرة الداخلية الإيرانية مسؤولاً عن تعزيز أعمال القمع التي يرتكبها النظام داخلياً وخارجياً» باللغة الإنكليزية.

US Department of the Treasury, "Treasury Designates Supreme Leader of Iran's Inner Circle Responsible for Advancing Regime's Domestic and Foreign Oppression", Press Release, 4 November 2019.

[26] يشير لوبان –الحاصل على جائزة محمود شريف بسيوني للعدالة اليوم– إلى أن معاملة قادة الأنظمة القمعية «وكأنهم قادة شرعيُّون تفضي إلى تشوُّه الإنسانية التي نشترك فيها جميعاً". انظر مقالاً يحمل عنوان «رومانسية الدولة القومية» باللغة الإنكليزية:

David J. Luban: "The Romance of the Nation-State", in *Philosophy & Public Affairs*, 1980, vol. 9, no. 4, p. 397.

[27] رغم أن لوبان يقترح إنتاج ترياقٍ للنزاهة («الشك المزمن وعدم الارتياح إزاء الذات»)، فهو يشير إلى عدم وجود شيء من ذلك، انظر مقالاً يحمل عنوان «النزاهة: أسبابها وسبل علاجها» باللغة الإنكليزية:

David J. Luban, "Integrity: Its Causes and Cures", in *Fordham Law Review*, 2003, vol. 72, no. 2, p. 310.

[28] مقال يحمل عنوان «العاطفة والإخلاص في الخطاب الفارسي: هل يمكن أن تنقل الكلمات وحدها كامل الحقيقة؟» باللغة الإنكليزية:

William O. Beeman, "Emotion and sincerity in Persian discourse: Accomplishing the representation of inner states", in *International Journal of the Sociology of Language*, 2001, no. 148, p. 54.

ويشير بيمان إلى الـ**''تعارف''** بأنه «مفهوم بالغ الصعوبة يشمل مجموعة واسعة من السلوكيات التي تحدد الاختلافات في الوضع الاجتماعي وتؤكدها»، وهو بهذا قادر على توجيه مسائل لا تتعلق بالتفاعل الاستراتيجي و«القدرة على المناورة» فحسب، وإنما تتعلق أيضاً بالسلطة والولاء، و«ازدراء الطائفة للحفاظ على النظام الاجتماعي». انظر المرجع نفسه:

"Status, Style and Strategy in Iranian Interaction", in *Anthropological Linguistics*, 1976, vol. 18, no. 7, p. 312.

وقد يُفهَم من بعض المصادر الزرادشتية أن مفهوم الـ**''تعارف''** يعود إلى ما قبل الإسلام. (انظر مقالاً يحمل عنوان «مقارنة بين الـ**''تعارف''** في الفارسية و''الليماو'' في الصينية» باللغة الإنكليزية:

Minoo Asdjodi, "A comparison between *ta'arof* in Persian and *limao* in Chinese", in *International Journal of the Sociology of Language*, 2001, no. 148, p. 73).

[29] ملحوظة المترجم: المقصود بـ**''نماز جاي مهر''** في اللغة الفارسية هو ''زبيبة الصلاة'' التي تنشأ عن إلصاق المصلي جبهته بالتربة، وفقاً للشعائر الدينية الإسلامية الشيعية.

[30] هي «تورُّم أو تصلُّب في الجلد [...] يظهر بسبب تكرار الضغط والاحتكاك لفترات طويلة، ويؤثر على البروزات العظمية عند الصلاة على أسطح صلبة»:

(Kelvin U. Omeje *et al.*, "Clinicopathologic features of forehead prayer marks in Kano, Northwest Nigeria", in *Advances in Oral and Maxillofacial Surgery*, April–June 2021, vol. 2, p. 1)

وفي إيران، يُستمد الطابع الذي يُفضَّل استخدامه في صُنع قطع التربة الصغيرة المخصصة للصلاة من كربلاء في العراق، حيث نشأ علي أكبر صالحي.

[31] كانت التقيَّة بوصفها «إخفاء الرأي بوازع من العقل» هي القاعدة العامة في القرون التي سبقت الدولة الصفوية (1501–1736) (انظر:

H.M. Balyuzi, *Muhammad and the Course of Islám*, George Ronald, Oxford, 1976, p. 263), the doctrine going back to the 750s, see Moojan Momen, *An Introduction to Shi'i Islam: The History and Doctrines of Twelver Shi'ism*, George Ronald, Oxford, 1985, p. 39, and Etan Kohlberg, "Some Imāmī-Shīī Views on Taqiyya", in *Journal of the American Oriental Society*, 1975, vol. 95, no. 3, p. 396.

(حيث ترد ملحوظة مفادها أن «الرأي السائد عموماً [...] هو أن الإيمان بالـ'تقيَّة' عقيدة أساسية في مذهب الشيعة الإمامية» (الصفحة 395)، مستشهداً بقولٍ يُنسَب إلى أحد الأئمة، وهو: «مَثَلُ مؤمنٍ لا تقيَّةَ له كمَثَل جسدٍ لا رأسَ له» (الصفحة 396).

[32] انظر مقالاً يحمل عنوان «إبادة جماعية على ضفتَي نهر دربنا» باللغة الإنكليزية:

Edina Bećirević, *Genocide on the Drina River*, Yale University Press, New Haven, 2014, Chapter 5 "The Eight Stage of Genocide-Denial", pp. 144–179.

[33] The Office of the High Representative, "HR's Decision on Enacting the Law on Amendment to the Criminal Code of Bosnia and Herzegovina", 22 July 2021 (https://www.legal-tools.org/doc/nez7o8/).

[34] US Embassy in Sarajevo, Press Release, X-handle @USEmbassySJJ, 19 April 2024.

[35] المرجع نفسه.

[36] المرجع نفسه.

[37] International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia ('ICTY'), *Prosecutor v. Radislav Krstić*, Trial Chamber, Judgement, 2 August 2001, IT-98-33-T (https://www.legal-tools.org/doc/440d3a/),

وكذلك:

Appeals Chamber, Judgement, 19 April 2004, IT-98-33-A (https://www.legal-tools.org/doc/86a108/).

المصالحة التي ينطوي عليها تجريم رفْض تصنيفات القضاة القانونية لجرائم الحرب هي قدرةٌ محدودة بعضَ الشيء. وقد يكون لدى السفير الأمريكي في سراييفو نفسه حلولٌ لتلك المعضلة، عندما يدعو «القادة السياسيين إلى الالتزام -بمنتهى الإخلاص- بالاعتراف بما مضَى، والتسليمِ بما وقَع، واحترامِ الضحايا وإكرامهم [...] كيما نضمنُ عدم وقوعِ جرائمَ شنيعةٍ في المستقبل».[38] ومما لا ريبَ فيه أن الإشكال يكمن في 'الإنكار العلني لوقائع' ما دار في سريبرينيتسا بالصيغة التي انتهت إليها محكمة يوغوسلافيا السابقة، لا في التصنيف القانوني لتلك الوقائع، أليس كذلك؟

ويمكن القول إن المادة 145(أ) تعالج العَرَض، وليس أصلَ المرض الذي يكمن تحديداً في السماح بإنشاء 'جمهورية صربسكا' بعد أن ارتُكبت أعمالُ الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا في عام 1995، وإنْ أنكَرها قادتها. ثم، ألم يكن مبدأ (''ما بُني على باطل، فهو باطل'') -الذي يعرفه وسطاءُ مؤتمر دايتون والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة- مبدأً من مبادئ القانون الدولي القادرة على توجيه دفَّة عمليات السلام والمصالحة؟[39] فقد وجَّه أحد رؤساء المؤتمر، ثورفالد ستولتنبرغ، رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة في أوائل تموز/يوليه 1995، يحذر فيها من مغبة استخدام القوة المسلحة ضد الصرب - زاعماً أنها قد تؤدي إلى نشوب حرب عالمية ثالثة- قُبيل وقوع الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا.[40] وعندما استُخدمت القوة بعد بضعة أسابيع من توجيه تلك الرسالة، تبيَّن أن السلطة العسكرية والإدارية الصربية أوهَنُ من بيت العنكبوت.

وكان قادةُ المجتمع المدني النرويجي ينتقدون بشدة دور ستولتنبرغ، وطرحوا سؤالاً مفادُه: هل تُتَّبع سياسة مماثلة لإطالة أمد النظام الإيراني الذي ما برح يواجه احتجاجاتٍ واسعةَ النطاق من شباب إيران ونسائها؟[41] إن عدم إدراك مدى عُمق التحيُّز الديني والكراهية الدينية في البوسنة والهرسك وطبيعتهما المستمرة قد كلَّف غرب البلقان وأوروبا ثمناً غالياً، فهل يمكننا أن نضمن عدم تكرار الخطأ؟

4. لا سلام دون مصالحة داخلية

«كان 'الدين' [...] غائباً تماماً عن النزاع المسلَّح الكولومبي»،[42] حيث أسهم تيسير النرويج لعملية السلام في تحقيق نتيجةٍ إيجابية. لكن النرويج حقَّقت درجة النجاح نفسها في النزاعات التي أدَّت فيها الكراهية الدينية أو التحيُّز الديني دوراً مهماً، كما هو الحال في أفغانستان أو البوسنة والهرسك أو ميانمار أو سري لانكا. ويبدو أن الاستثناء الوحيد هو أيرلندا الشمالية، حيث انخرط الباحث القانوني النرويجي وصديق ثورفالد ستولتنبرغ، توركل أوبسال، في عمليةِ تشاوُرٍ واستماعٍ واسعة النطاق مهَّدت الطريق لإبرام اتفاق الجمعة العظيمة لعام 1998.[43]

إن الحوار مع التنظيمات الإرهابية أو الأنظمة التي يعتبرها كثيرون منبوذةً ليس أمراً فذّاً، خاصةً إذا كانت تشكل نظاماً غير مستقِر قد لا يكون قائماً في الزيارة القادمة. ولا ينبغي أن تَحجُب القدرةُ على الاطلاع على الأمور من الداخل قدرتَنا على قراءة الواقع. بل إن التحديَ يكمن في العثور على أطراف فاعلة عَقلانية في صفوف تلك التنظيمات أو الأنظمة،[44] ويكمن كذلك في تهيئة سُبلٍ لزيادة احترامها لمبادئ القانون الدولي الأساسية. ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى أن نفهم كيف يفكر مَن يثيرون الكراهيَة الدينية، وكيف يستخدمون نصوصهم الدينية الرئيسية، وكيف ينظرون إلى مبادئ القانون الدولي المعنيَّة. وأن علينا أن نضخَّ مزيداً من الاستثمارات في إنتاج المعارف المتعلقة بالكراهيَة الدينية وبدبلوماسية السلام والمصالحة.

لقد قطع صُنع السلام شوطاً طويلاً، بدءاً من ساحات 'لَعِب الكبار'، ووصولاً إلى إنشاء فِرَق تشمل جميع المعنيين بالسلام والمصالحة. وليس في وسْع تلك الفرق الاعتماد على ما حققته دون غيره. ولذلك، علينا أن تنال الثقة باستمرار كي يكون لها دورٌ؛ فالمصالحة ليست شجرةً دائمة الخُضرة ذاتَ أوراق يانعة لا تَذبُل. وفي غياب الأمن الجماعي -على النحو المنصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة- ستظل عملية صُنع السلام معتمِدة على إسهامات الحكومات الوطنية التي لديها الرغبة وتتمتع بالقدرة. وينبغي لفِرق الدبلوماسيين الصغيرة العابرة للحدود الوطنية التي تدير عمليات كهذه بحكم الواقع أن تسترشد بالخبرة القُطرية المناسبة المستمَّدة من مجموعة متنوعة من البلدان. وتبين تجربة البوسنة والهرسك مدى جَسامة المخاطر الماثلة. فعدم الاعتراف بمدى الكراهيَة الدينية أو الاضطهاد الديني يمكن أن يُطيل أمدَ المعاناة الإنسانية إلى حد لا يمكن قياسُه، وأن يقوض جسور الثقة المتبادَلة. ووجود أوجهِ قصورٍ تعتري الوسطاء يمكن أن يُلقي بظلاله على مدى عقود مقبِلة، وهو ما يترتَّب عليه خطر تشويه سُمعة مسيراتٍ مهنية دبلوماسية في وقت لاحق.

وتصورات إطالة أمد النظام عن غير قصدٍ -ربما بحثاً عن مكاسبَ دبلوماسيةٍ قصيرةِ الأجل- إنما تأتي حاملةً معها مخاطرها التي تمسُّ الضحايا. ومن العوامل التي يلزم مراعاتُها عندما يَزِنُ الدبلوماسيون قيمةَ الاضطلاع بدور 'ساعي البريد' بين الولايات المتحدة وإيران العاملُ المتمثل في اعتزام القادة الإيرانيين التصالُحَ مع شعوبهم وجالياتهم الكبيرة المشتَّتة في الخارج من عدمه. إن تلك المصالحة هي المصالحة الحقيقية التي نَنشُدُها، والتي من دونها قد يظل تحقيق السلام في الشرق الأوسط حُلماً بعيد المنال. ومن المؤكد أن القائمين على محاولات النرويج وغيرها من الأطراف الفاعلة ممارسة «دور قيادي استراتيجي» في المنطقة لن يهملوا وضع ذلك في اعتبارهم.[45]

مورتن بيرغسمو هو مدير مركز بحوث وسياسات القانون الدولي (انظر: https://www.cilrap.org/bergsmo). ونذكر، فيما يخص هذا الموجز، أن عمله قد انصبَّ، على مدى عدة سنوات، على شؤون يوغوسلافيا السابقة وميانمار، ودرس تخصص الدراسات الإيرانية في معهد دول الشمال لفقه اللغات الشرقية.

رقم الإيداع الدولي: 978-82-8438-732-9.

العنوان الثابت في دارتوركل أوبسال الأكاديمية للنشر الإلكتروني:
https://www.toaep.org/pbs-pdf/149-bergsmo-arabic/.

العنوان الثابت في قاعدة بيانات الأدوات القانونية: https://www.legal-tools.org/doc/t2jzvbg0/.

---

38 US Ambassador Michael J. Murphy, X-post at @USEmbassySJJ, 22 April 2024.

39 أشار إليه لوترباخت باعتباره ''مبدأً من مبادئ القانون الراسخة''، انظر:
Hersch Lauterpacht, *International Law: Collected Papers*, Volume 5, Cambridge University Press, 2004, p. 548.

40 يعرب المؤلف عن امتنانه للدكتور برتراند رامشاران -المدير السابق للمؤتمر وزميل ستولتنبرغ الذي كان بمثابة ذراعه اليمنى- على ما قدَّمه من معلومات في هذا الشأن. وانظر أيضاً:
Bertrand Ramcharan, "CILRAP Conversation on World Order", CILRAP Film, 17 February 2024 (https://www.cilrap.org/cilrap-film/240217-ramcharan).

41 انظر: Ekeløve-Slydal, 8 April 2024، الحاشية رقم 19 أعلاه. ويردد ذلك أصداء ما ذكره هرتسوغ من أن «أوروبا يجب أن تستيقظ وعلى نحو عاجل، لأنها لا تدرك ما يجري»، انظر مقالاً يحمل عنوان « على أوروبا أن تستيقظ وتواجه الخطر الإيراني كما يقول رئيس إسرائيل» باللغة الإنكليزية:
Paul Ronzheimer and Joshua Posaner, "Europe needs to 'wake up' and face the Iran threat, says Israel's president", *Politico*, 21 April 2024.

42 Shlomo Ben-Ami, *Prophets without Honor: The 2000 Camp David Summit and the End of the Two-State Solution*, Oxford University Press, 2022, p. xv.

43 انظر مقالاً يحمل عنوان « تحقيق أجراه المواطنون: تقرير توركل أوبسال عن أيرلندا الشمالية» باللغة الإنكليزية:
Andy Pollak *et al.* (eds.), *A Citizens' Inquiry: The Opsahl Report on Northern Ireland*, The Lilliput Press, 1993 .

44 يكون ذلك، إذا لزم الأمر، من خلال الاستعانة بأهم الخبرات القُطرية الدولية لتجنُّب ارتكاب أخطاء غير مقصودة.

45 انظر مقالاً يحمل عنوان «هل من سبيل إلى إقامة السلام في الشرق الأوسط؟» باللغة النرويجية:
Espen Barth Eide, "Finnes det en vei til fred i Midtøsten?", *E24*, 9 May 2024: "Now is the time for strategic leadership [...]".

TOAEP | Torkel Opsahl Academic EPublisher

Torkel Opsahl Academic EPublisher (TOAEP)
Via San Gallo 135r, 50129 Florence, Italy
URL: www.toaep.org

TOAEP reserves all rights to this publication in accordance with its copyright and licence policy at https://toaep.org/copyright/. Inquiries may be addressed to info@toaep.org. TOAEP's responsible Editor-in-Chief is Morten Bergsmo. You find all published issues in the Policy Brief Series at https://www.toaep.org/pbs. TOAEP (with its entire catalogue of publications) has been certified as a digital public good by the Digital Public Goods Alliance.